بعد تخفيض ميزانية الحكم العسكري مزيد من التدهور في البناء الحكومي

ابرزت مسالة تخفيض ميزانية الحاكمية العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة قضايا عديدة الى السطح تتعلق بالدور الذي تلعبه الحاكمة في ادارة شؤون المناطق المحتلة فيما يتعلق بالامور غير الامنية .

من المفروض ، وفقا للقوانين الدولية وميثاق جنيف ، ان تعمل السلطات المحتلة على ادارة الشؤون اليومية لحياة الناس المحتلين بافضل شكل ممكن . وينبغي ان توجه ميزانية الحكم العسكري الى تامين استمرار تقديم الخدمات الطبية والتعليمية والاجتماعية الخ .

الا ان تقليص ميزانية الحاكمية العسكرية الذي تقرر مؤخرا سيؤدي الى مزيد من التدهور في مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين في المناطق المحتلة . وسنحاول ، في هذه العجالة ، التطرق الى ناحية واحدة من نواحي انفاق ميزانية الحكم العسكري ومتابعة تطور عملية الانفاق الحكومي وتاثير ذلك على مستوى الخدمات التي تقدم .

والمثل الذي سنتطرق اليه هو تشييد الابنية الحكومية والمقصود بذلك ما تنفقه سلطات الحكم العسكري على بناء الابنية الجديدة الضرورية لتقديم الخدمات للمواطنين كابنية المستشفيات والمعاهد والدوائر الحكومية والعيادات الخ . .

يبين الجدول المنشور ساحات الابنية التي شيدت بواسطة ميزانية الحكم العسكري في الضفة والقطاع خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٩

ويتضح من هذا الجدول ان نسبة الابنية التي اقامتها سلطات الحكم العسكري من مجمل الابنية المشيدة قد هبطت في الضفة الغربية من ٢٩ر٥ بالمئة عام ٧٣ الى ٩٢ر٠ بالمئة عام ٧٨ . اما في قطاع غزة فقد هبطت هذه النسبة من ١ر١٠ بالمئة الى ٣ر٩ بالمئة .

ولا يقتصر تقليص البناء الحكومي على نسبته المئوية فحسب بل ان مساحة الابنية الحكومية قد انخفضت في الضفة من ١٤ر٨ الف متر مربع عام ٧٣ الى ٩ر٥ الف متر مربع عام ٧٨ ومن ١٢ر٢ الف متر مربع عام ٧٣ الى ١٠ الاف عام ٧٨ في القطاع .

وتشير المعلومات الاولية عن الاشهر الثلاثة الاولى من عام ٧٩ الى مزيد من الانخفاض في الابنية الحكومية بالمقارنة مع الاشهر الثلاثة الاولى من عام ٧٨ وخصوصا في قطاع غزة الذي لم يشيد فيه في الربع الاول من هذه السنة ولا متر مربع واحد .

ان ما اشرنا اليه يعني بكل وضوح قصور الخدمات التي تقدمها سلطات الحكم العسكري ، والمعتمدة على المزيد من البنايات ، عن متابعة تزايد حاجة السكان اليها سواء بفضل الزيادة الطبيعية في عدد السكان او النزوح الطبيعي الى التمتع بمستوى افضل من الخدمات

لقد كان هذا الوضع سائدا خلال السنوات الست الماضية واستمر تقلص قطاع البناء الحكومي في الضفة والقطاع . حدث كل هذا قبل ان تقرر الحكومة الاسرائيلية تقليص ميزانية الحكم العسكري بعد قرارات هورفيتش الاقتصادية الاخيرة .

والسؤال المشروع الذي يبرز الى الاذهان الان هو اذا كان الوضع كذلك في ظل عدم تقليص الميزانية فكيف سيصبح بعد التقليص . ؟

مؤشرات البناء الحكومي في الضفة والقطاع ٧٣ – ٧٩

السنة	مساحة الابنية المشيدة (الف متر مربع)	منها : البناء الحكومي (الف متر مربع)	النسبة المئوية	مساحة الابنية المسيدة (الف متر مربع)	منها : البناء الحكومي (الف متر مربع)	النسبة المئوية
١٩٧٣	٧ر٢٧٩	٨ر١٤	٥ر٢٩	٤ر١٢٠	٢ر١٢	١ر١٠
١٩٧٤	٥ر٣٨٢	٧ر٩	٥ر٢	٢ر١٣٣	١٤ر	٥ر١٠
١٩٧٥	٥ر٤٩٠	٦ر١٠	٢ر١٦	١٢١	٥ر١٢	٣ر١٠
١٩٧٦	٤ر٥٨٠	٥ر١٢	٢ر١٥	٦ر٢٢١	٨ر٤٥	٧ر٢٠
١٩٧٧	٣ر٦٢٧	٤ر٤	٠ر٧	٢ر٢١٦	٩	٤ر١٦
١٩٧٨	٢ر٦٤٣	٥ر٩	٠ر٩٢	٤ر٢٥٣	١٠	٣ر٩
الربع الاول من ٧٨	٨ر١٨٤	٢ر٤	١ر٣	٨ر٦٦	٢	٣ر٠
الربع الاول من ٧٩	٩ر١٢٦	١ر٨	١ر٤	٨ر٣٨	صفر	صفر

المصدر : "الاحصائيات الفصلية للمناطق المدارة" عدد ١ سنة ١٩٧٩ ص ٤٨

في ظل السادات

تفاقم تبعية مصر الاقتصادية للدول الأجنبية

لا بد لمن يتتبع الاوضاع الاقتصادية في مصر ان يلمس الاثار السلبية للارتداد الساداتي الاقتصادي والسياسي عن انجازات ثورة ٢٣ يوليو ، وتنعكس هذه الاثار بوضوح في الاحصائيات التي تصدرها مختلف المؤسسات والاجهزة الدولية المتخصصة ورغم ان الاحصائيات التي تنشرها هذه المؤسسات الدولية تكون عادة متاخرة ، وذلك بحكم طبيعة العمل الاحصائي ، فانها تشير الى الاتجاه العام للوضع الاقتصادي في البلد المعني .

والان . سنقتطف بعض الارقام التي وردت في "تقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٧٩" صادر عن البنك الدولي في شهر آب ٧٩ ؟

تبين الاحصائيات المذكورة التغيرات التي طرات على بنية الاقتصاد المصري وعلاقات مصر الاقتصادية مع الدول الاجنبية في الفترة التي اعقبت استلام السادات للسلطة في مصر في اواخر عام ١٩٧٠ .

لقد انخفض متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك العام في الفترة ما بين ٧٠ – ٧٧ الى ٣ر٣ بالمئة بعد ان كان ١٠ر٣ بالمئة للفترة ٦٠ – ٧٠ وفي هذا دلالة واضحة على تقلص القطاع العام وتدني دوره في اقتصاد البلاد . اما متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص فقد انخفض من ٤ر٢ بالمئة الى ٣ر٩ بالمئة في الفترات المذكورة مما يدل على ان معدل تحسن اوضاع المواطنين المصريين المعيشية قد اصبح في ظل السادات اقل منه عما كان في ظل قيادة عبد الناصر .

اما التجارة الخارجية فقد تبدلت في الفترة ذاتها بشكل سلبي ويتضح ذلك من التغيرات التي حصلت على تركيب الصادرات والواردات ففي حين كان متوسط المعدل السنوي للصادرات للفترة ٦٠ – ٧٠ يتزايد بنسبة ٣ر٢ بالمئة تتناقص هذا المعدل للفترة ٧٠ – ٧٧ بحيث اصبح – ٣ر٣ بالمئة . كما ازدادت نسبة الواردات من – ٩ر٠ بالمئة (للفترة ٦٠ – ٧٠) الى ٢ر١٥ بالمئة في فترة ٧٠ – ٧٧ . وفي هذا اكبر دليل على تدهور الاقتصاد الوطني المصري وازدياد تبعيته للدول الاجنبية : ازدياد كبير في معدل الواردات وانخفاض في نسبة الصادرات .

وفي الوقت نفسه فقد تغيرت علاقات مصر التجارية مع الدول الاجنبية وشهدت اتجاها متزايدا نحو توثيق العلاقات الاقتصادية مع الدول الرأسمالية . ففي عام ١٩٦٠ كانت مصر تصدر ٤٥ بالمئة من صادراتها الى الدول الاشتراكية و ٢٧ بالمئة منها الى الدول النامية و ٢٦ بالمئة الى الدول الرأسمالية . اما في عام ١٩٧٧ فقد اصبحت هذه النسب ٢٥ بالمئة ، ١١ بالمئة و ٦٢

ومما يدل ايضا على ازدياد تبعية مصر للدول الاجنبية واقع ازدياد الديون الاجنبية على الخزينة المصرية . فقد كانت قيمة مدفوعات الفائدة عن الدين العام الخارجي في عام ١٩٧٠ ، ٣٨ مليون دولار فقط ولكنها ازدادت عام ٧٧ الى ٢٨٥ مليون دولار . وكانت هذه المبالغ تشكل ٤ر١ بالمئة من الانتاج القومي الاجمالي عام ٧٠ فازدادت الى ٨ر٨ بالمئة عام ٧٧ . واذا كانت عملية تسديد فائدة الديون الاجنبية تستهلك ٨ر٨ بالمئة من الانتاج القومي الاجمالي فمن غير الصعب تقدير ما تستهلكه عملية تسديد الديون نفسها من انتاج مصر القومي .

وليس من شك في ان هذه الاوضاع نفسها ستدفع بالمزيد من القوى الاجتماعية الحريصة حقا على مستقبل مصر الى حلبة النضال من اجل اسقاط نظام السادات والاتيان بنظام حكم ديمقراطي وطني يعيد الى مصر وجهها المشرق ودورها الطليعي في حركة التحرر الوطني والاجتماعي على محمل الساحة العربية .

نحو مؤتمر قضايا وآفاق التنمية في المناطق المحتلة

الاستعدادات لعقد مؤتمر قضايا وآفاق التنمية في المناطق المحتلة تسير على قدم وساق . ومن المعروف ان الدعوة لعقد هذا المؤتمر قد صدرت عن جمعية الطب الفكري العربي . وقد قامت الجمعية بتحضير ورقة عمل حول المساعدة المؤتمر نوقشت في الاجتماع الذي عقدته الهيئة الوطنية للمؤتمر والذي جرى في ٧٩/٢/١١ في جميع النقابات المهنية .

وتفيد مصادر مقربة من لجنة التنسيق والمتابعة التي انتخبها اجتماع الهيئة الوطنية وخولها اتخاذ الاجراءات العملية اللازمة للتحضير لانعقاد المؤتمر ان العمل للمؤتمر يتم في اتجاهات متعددة .

فقد تم تقسيم القضايا التي سيعالجها المؤتمر الى ثلاثة رئيسية هي ، الصناعة ، الزراعة والخدمات كما قامت لجنة التنسيق والمتابعة ، وبعد الاتفاق مع الهيئة الادارية لجمعية الملتقى الفكري العربي ، بالاتفاق مع عدد من المختصين في القضايا المذكورة اعلاه وكلفتهم باعداد دراسات تقدم الى المؤتمر الذي سيناقش الافكار الرئيسية المطروحة في هذه الدراسات ويخرج بالاستنتاجات والاقتراحات التي يراها مناسبة .

وتقدر لجنة التنسيق ان عدد الدراسات التي ستقدم للمؤتمر لن يقل عن ٤٠ دراسة في مختلف المواضيع الرئيسية . وسيكون المؤتمر مناسبة هامة لطرح قضايا المناطق المحتلة الاقتصادية ومحاولة وضع الحلول العلمية والعملية لتلك القضايا .

ومما يعطي المؤتمر اهمية كبيرة كونه المؤتمر الاول من نوعه المكرس للقضايا الاقتصادية في المناطق المحتلة كما ان الدراسات التي ستقدم اليه ستكون نتاج جهد باحثين من المناطق المحتلة نفسها مما يعطي المؤتمر ميزات كبيرة .

هذا ومن المقرر ان ينعقد المؤتمر في مدينة القدس خلال شهر ايار القادم . وتبدي العديد من الهيئات والاوساط العلمية والوطنية في البلاد اهتماما متزايدا بالمؤتمر . كما لوحظ ان بعض "المهتمين" بقضايا المناطق المحتلة من الدبلوماسيين الاجانب اخذوا ، في الاونة الاخيرة ، يكثفون من اتصالاتهم وعرض "مساعداتهم" لانجاز المؤتمر . .

ويفيد مصدر مطلع ان الهدف من هذا "الاهتمام" المفاجئ هو محاولة التاثير على اعمال المؤتمر ونتائجه بحيث لا تكون معادية لسياسة الدول التي يمثلها هؤلاء الدبلوماسيون . ولكن وكما يؤكد المصدر المطلع نفسه فان اعمال المؤتمر والدراسات التي ستقدم اليه لن تتاثر الا بشيء واحد الا وهو الالتزام بهذا الوطن والعمل على ايجاد افضل السبل المؤدية الى تطويره وبناء المستقبل السعيد لابنائه .

تحت المجهر

بقلم : أبو فجر

الحصار الاقتصادي وعبر التاريخ

الادارة الاميركية منهمكة هذه الايام في التحضير لفرض الحصار الاقتصادي على ايران كاجراء انتقامي بسبب احتجاز الرهائن الاميركيين في طهران . وتعمل الحكومة الايرانية بشكل حثيث على اشراك حلفائها من الدول الغربية في هذه العملية .

ورغم ان فرص استصدار قرار من مجلس الامن الدولي بفرض الحصار على ايران معدومة بفضل الموقف السوفياتي فان كل الدلائل تشير الى ان الولايات المتحدة ستعمل كل ما بوسعها من اجل فرض الحصار الاقتصادي على ايران .

ليس من الصعب على المرء ان يدرك ان الولايات المتحدة تستخدم قضية الرهائن كذريعة . فعداؤها للثورة الايرانية معروف والاجراءات الجريئة التي اتخذتها الثورة على الاصعدة السياسية والاقتصادية محليا ودوليا وضربها لمصالح اميركا في المنطقة هي التي تسعى الولايات المتحدة للقضاء عليها عن طريق الحصار الاقتصادي بعد ادراكها خطورة التدخل العسكري المباشر .

ان ايران لن تكون اول بلد يتعرض لحصار اقتصادي اميركي . فقد عرف تاريخ الشعوب العديد من الامثلة على هذه الممارسة الاميركية . ومثلا مصر عبد الناصر وكوبا ، راسخان في اذهان الشعوب التي تدرك تماما ان الحصار الاقتصادي لم يؤد ابدا الى تركيع نفسي مصر وكوبا بل على العكس عزز من تصميمها على المضي قدما على طريق التقدم .

يبدو ان الولايات المتحدة لا تنط بتجربة التاريخ وتصر على ممارسة ما اثبتت هذه التجربة عقمه ولا جدواه واذا كانت اميركا لا تستفيد من دروس التاريخ فهذا شانها ولكن الاكيد ان الشعب الايراني يعني حدا بالاستفادة من عبر التاريخ .

واحدى هذه العبر ان اتحاد قوى الشعب وتلاحم صفوفه واعتماده على تفاعل وتاييد الحركة الثورية العالمية كفيل بافشال المؤامرات الموجهة ضده بما في ذلك الحصار الاقتصادي .